ثم يفضي ذلك الشيء بعينه ولا شك ان تعاطي ما يفضي
شيء فان حكمي بتحريم ذلك الامر شيء آخر فحينئذ لا
يقطع النوع اصلا وهذا اولى من الاول وانه كما لا يخفى (قوله
بل ما يفضي الخ) يعني ان خروج كل شيء من
اصل الخبث عن الانتفاع به لا يأبى دوام اصل الخبث بحسب اصله
وعادته وهذا الاحتمال كما ترى فائدته في مقام المنع
(قوله اي المقصود) بالحرمة لانه تفسير للانتفاع (قوله منه اي
من ذلك الشيء الهالك فان كان المقصود من الشيء هو الاكل
فهلاكه خروج عن جهة الانتفاع بالاكل وان كان المقصود
منه اللبس فهلاكه خروج عن الانتفاع باللبس وقس على
هذا نظائره وقد يقال ليس المراد من قوله في كل شيء هالك
الا وجهه عموم الهلاك فان ابقاء على حاله عن الانتفاع عنها كان
في تفسيره كل شيء هالك الا وجهه فيكون معنى الهلاك هو الموت
(قوله ان اريد بمطلق الكفر الخ) الظاهر ان المراد بالكفر هو
مطلق الكفر لكنه اعم من الكفر من وجه فلذا افرده بالذكر
وذلك لان المراد به ما يتعلق بتحصيل التقرب الى الشيطان
مما لا يتعلق به الانسان وذلك لا يتم الا من يناسب في الشرار

وخبث النفس فانه التناسب شرط في النظام والتعاون
ولا شك ان ما يتقرب به الى الشيطان لا يلزم ان يكون كفرا
بل الاكبار التي هي غير الكفر ما يتقرب به الى الشيطان ايضا
فلا بد من ذكر السحر حتى يندرج في الكبيرة المضافة لتلك
المباشر التي هي غير الكفر (قوله بخلاف ظاهر قوله تعالى الخ) لان
ظاهره يدل على ان الكبيرة والصغيرة ليستا اسمية اضافيتين
بل يجب ان تكون مساهما امرين ممتازين معلومين بذاتهما
حتى يتصور الاجتناب عن احداهما وان لم يجتنب عن الاخرى
مثلا (قوله اي على حد الخ) فلا يرد ان الحد يحتاج الى تكذيب
والكلام في المصدق الذي يحتاج الى التكذيب (قوله النفاق
كغمض) اي فلا يلزم ثبوت المنزلة بين المنزلتين عند الحسن ايضا
فلا يلزم مخالفة الاجماع اصلا (قوله المتقدم عليه) اي عن الحسن
(قوله واذا ما خالف الحسن) اي لو كان اجماع قبل الحسن مخالفا
الحسن اصلا اذ لا يجوز ان يحدث بعده مخالفا لاجماع اصلا على العالم
في الاصل فالحوار الحسن مع الاجماع في انه لا اعتداد بهذين المنزلتين
لكنه ادعى ان مرتكب الكبيرة غير مؤمن كفرة (قوله ترك اعلم
القيد تغليظا) الظاهر انه منه فيلزم جعل هذا الشق كغيره

اصله المطلقة تلك

اصف اسماء اضافات

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)